واو الثمانية

أ. يوخنَّا مرزا الخامس

تعريفٌ بواو الثَّمانية:

يُعرِّف النُّحاة الَّذين يقولون بمصطلح واو الثَّمانية: إنَّها الواو الَّتي «تقع في الكلمة الثَّامنة مِن الصِّفات المسرودة لِتدلَّ على أنَّ المعبَّر عنه بها ثامنٌ، أو عدده ثمانية»[1]؛ أيْ إنَّها الواو الَّتي تقع قبل الصِّفة الثَّامنة، مع خلوِّ الصِّفات السابقة لها مِن الواو؛ لذلك سمَّوها بـ(واو الثَّمانية).

وقالوا إنَّ سببَ مجيء الواو في الصِّفة الثَّامنة دون غيرها، هو أَنَّ العدد عند العرب ينتهي إلى السَّبعة وهو عدد كامل لديهم، فإذا زادوا عليه زادوا واوًا على الصِّفة الثَّامنة[2]. لذلك قالوا: « السبعة نهاية العدد عندهم كالعشرة الآن عندنا »[3]. وقيل: جاءتْ مع الصِّفة الثَّامنة؛ «لأَنَّ السَّبعة أَصل المبالغة في العدد، كما كانتِ السبعون كذلك في قوله – تعالى– ﴿إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَهُمْ[4]﴾»[5]. وقيل هي لغة قريش، قال أَبو حيَّان الأَندلسيُّ

---

(1) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ص(٩٦).

(2) ينظر: فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة ص(٥٣٠)، دُرَّة الغوَّاص ص(٢٤)، الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٠، مغني اللَّبيب ٤٧٤/١، الإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/٢، صرف العناية في كشف الكفاية ص(١٥١).

(3) الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٠. وينظر: وضح البرهان في مشكلات القرآن ٤٠٥/١، الجنى الدَّاني ص(١٩٥).

(4) التَّوبة: (٨٠).

(5) البيان في غريب إعراب القرآن ٨٥/٢.

(ت٧٤٥هـ): «... وإنَّ قريشًا إذا تحدَّثتْ تقول ستَّة سبعة وثمانية تسعة فتُدخِل الواو في الثَّمانية»[1].

نستشفُّ مِنْ هذا أَنَّ الواو ذُكرتْ في الصِّفة الثَّامنة مِنَ الصِّفات المعدوداتِ؛ إمَّا لأَنَّها نهاية العدد كالعشرة عندنا الآن، وإمَّا جِيءَ بها لأَنَّ العدد سبعة في غاية مِنَ المبالغة، وإمَّا هي لغة قريش وبها نزل القرآن الكريم لذلك ذُكِرَتْ فيه.

ومهما يكنْ مِنْ شيءٍ فإنَّ علماءَنا مِنَ السَّلف حصروا الآيات الَّتي وردتْ فيها واو الثَّمانية، وهي:

١- ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. [التَّوبة ١١٢].

٢- ﴿سَيَقُولُونَ ثَلاثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْماً بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُم﴾. [الكهف ٢٢].

٣- ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا... وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾. [الزُّمر ٧١، ٧٣].

٤- ﴿عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجاً خَيْراً مِنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ [التَّحريم ٥].

٥- ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوماً﴾. [الحاقَّة ٧].

فالواو في قوله تعالى ﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾، و﴿ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، و﴿وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾، و﴿ثيِّباتٍ وأَبكارًا﴾، و﴿وثمانيةَ أَيَّام﴾، هي (واو الثَّمانية﴾ في

(1) تفسير البحر المحيط ١١٤/٦، وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٥/٨، ٣١٨/١٠، ٢٢٨/١٥، الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٤٦/٤.

اصطلاح عددٍ مِنَ الكُتَّاب والنُّحاة والمفسِّرين.

أقسام واو الثَّمانية:

والنَّاظر في هذهِ الآيات يجد أَنَّ (واو الثَّمانية) تنقسم قسمينِ اثنينِ:

الأوَّل: واو الثَّمانية المعنويَّة: – وهي الواو الَّتي تأْتي في نصٍّ لا تكون الصِّفات الثَّمانية ملفوظةً فيه، وإِنَّما تُعرف مِنْ معنى النَّصِّ، ونعلم مِنْ خَلَلِه أَنَّ هناك صفاتٍ معدوداتٍ لكنَّها غيرُ مذكوراتٍ. وخير دليلٍ على ذلك آية الزُّمر المذكورة آنِفًا، إذ جاءتِ الواو عند ذكر أَهل الجَنَّة، ولم تأْتِ عند ذكر أَهل النَّار؛ «إذ قيل (فُتِحتْ) في آية النَّار لأَنَّ أَبوابها سبعة، (وفُتِحتْ) في آية الجنَّة لأن أَبوابها ثمانية»[1].

وقد فُسِّرتْ هذهِ الواو تفسيرًا آخرَ، فقيل: « لما قال اللهُ عزَّ وجلَّ في أَهل النَّار ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ دلَّ بهذا على أَنَّها كانتْ مُغلقةً، ولما قال في أَهل الجَنَّةِ ﴿ حَتَّى إِذَا جَاؤوهَا وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ دلَّ بهذا على أَنَّها كانتْ مُفَتَّحة قبل أَنْ يجيئوها.[2]

وما ينطبق على هذهِ الآية ينطبق على آيات: ﴿وثامِنُهم كَلبُهم﴾، ﴿وثمانية أَيَّام﴾، في كون الواو فيه جاءتْ لثمانية أَشياء لم يُعدِّدها النَّص القرآني؛ وإِنَّما عرفناها

(1) إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري ٣٩٧/٧. وينظر: معاني الحروف ص (٦٤)، فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة ص(٥٣١)، دُرَّة الغوَّاص ص(٢٤)، الجامع لأحكام القرآن ٢٢٧/١٥– ٢٢٩، بدائع الفوائد ١٧٥/٢، الدُّرُّ المصون ٢٦/٦، جواهر الأَدب ص(٩٦).

(2) إعراب القرآن ٨٣١/٢. وينظر: مُشكل إعراب القرآن ٢٦١/٢، المحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٥٤٣/٤، تفسير النَّسفي ٦٨/٤.

مِنْ خلل المعنى.

الآخر: واو الثَّمانية اللَّفظيَّة: – وهي الواو الَّتي تأْتي مع صفاتٍ معدودات ملفوظاتٍ في النَّص القرآني، فترِدُ الواو مع الصِّفة الثَّامنة دون الصِّفات السبع السَّابقة. مثالها قوله تعالى: ﴿ التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدونَ الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾. وقوله تعالى: ﴿مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾. فنرى أَنَّ الصِّفات في الآيتين معدواتٌ، لذا فهي واو جاءتْ مع صفةٍ ثامنةٍ قبلها صفات ملفوظات في النَّص القرآني.

وقد تنبّه ابن قيِّم الجوزيَّة (ت٧٥١هـ(إلى هذا الفرق بين الواوينِ دون أَنْ يُسمِّيَهُما، فقال: « ... ومِنْ دعوى كونها واو الثَّمانية لأَنَّ أَبواب الجَنَّة ثمانية [في آية الزُّمر المذكورة آنفًا] فإِنَّ هذا لو صحَّ فإِنَّما يكون إِذا كانتِ الثَّمانية منسوبة في اللَّفظ واحدًا بعد واحدٍ فينتهون إِلى السَّبعة ثُمَّ يستأْنفون العدد مِنَ الثَّمانية بالواو وهنا لا ذكر للفظ الثَّمانية ولا عدِّها فتأَمَّلْهُ»[1].

نشأَةُ مصطلحِ واو الثَّمانية، وأدلَّتُهُ:

بعد التَّنقير في كتب المتقدمينَ النَّحويَّة لم أَعثر على مصطلح واو الثَّمانية فيها؛ بل إِنَّهم كانوا يسمُّونها تسمياتٍ أُخرى سنأْتي عليها في آخرِ مطالب هذا البحث. والحقُّ أَنَّ هذا المصطلح عثرنا عليه في مؤلفات علماء القرن الرَّابع الهجري. قال المرادي (ت٧٤٩هـ(: «واو الثَّمانية: ذهب قومٍ إِلى إِثبات هذه الواو منهم: ابن خالويه والحريريُّ وجماعةٌ مِنْ ضَعَفةِ النَّحويين»[2]. وزادوا عليهم الثَّعلبي

(1) بدائع الفوائد ١٧٥/٢.

(2) الجنى الدَّاني ص(١٩٤– ١٩٥). وينظر: مُغني اللَّبيب ٤٧٤/١، الإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/٢، صرف العناية في كشف الكفاية ص(١٥١).

مِنَ المفسَّرين[١]، والثَّعالبي مِنَ الأُدباء[٢]. وأَرى أَنَّ ابنَ خالويه هو أَوَّلُ مَنْ استعمل هذا المصطلح؛ إذا ما اعتبرنا وفاة مُستخدميه هي الفيصل في تقديم عالِمٍ على صاحبِه. وهذهِ نصوصٌ تؤَكِّد استعمالَ أَصحابها لمصطلح واو الثَّمانية صراحةً:

١- **الحسين بن أَحمد، أَبو عبد الله بن خالويه** (ت٣٧٠هـ): – قال الزَّركشي (ت٧٩٤هـ): « ... وفي هذا ما حُكي أَنَّه اجتمع أَبو عليٍّ الفارسيُّ مع أَبي عبد الله الحسين بن خالويه في مجلس سيف الدَّولة، فسُئِل ابن خالويه عن قوله تعالى : (حتَّى إِذا جاءوها فُتِحَتْ أَبوابها) في النَّار بغير واوٍ وفي الجَنَّة بالواو، فقال ابن خالويه : هذهِ واو الثَّمانية ...»[٣].

٢- **أحمد بن محمَّد بن إبراهيم الثَّعلبي، أَبو إسحاق** (ت٤٢٧هـ): صاحب تفسير (الكشف والبيان في تفسير القرآن)، المعروف بتفسير الثَّعلبي[٤]. وقد ذكرتْ كتب النَّحو والتَّفسير أَنَّه مِنْ أَوائل المفسِّرين الَّذين استعملوا هذا المصطلح في كتابه المذكور آنفًا وأيَّده. فقيل : « واو الثَّمانية، ذكرها جماعة مِنَ الأُدباء ... ومِنَ المفسِّرين كالثَّعلبي»[٥].

٣- **عبد الملك بن محمَّد، أَبو منصور الثَّعالبي** (ت٤٢٩هـ)، قال: «ومنها واو الثَّمانية كقولك: واحد اثنان ثلاثة أَربعة خمسة ستَّة سبعة وثمانية ... وواو

(1) ينظر: مُغني اللَّبيب ٤٧٤/١، الإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/٢، صرف العناية في كشف الكفاية ص(١٥١).

(2) ينظر: فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة ص(٥٣١).

(3) البرهان في علوم القرآن ١٨٩/٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/٨.

(4) ينظر: الأَعلام ٢١٢/١.

(5) مُغني اللَّبيب ٤٧٤/١. وينظر: المحرِّر الوجيز ٥٠٨/٣، الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٠

الثَّمانية مُستعمَلةٌ في كلام العرب»[١].

٤- **القاسم بن عليٍّ، أَبو محمَّد الحريري** (ت٥١٦هـ)، قال: « ومِنْ خصائص لغة العرب إلحاق الواو في الثَّامن مِنَ العدد ... وتُسمَّى هذهِ الواو: واو الثَّمانية»[٢].

وقد تنبَّه عدد مِنَ العلماء إلى هذهِ الواو على الرُّغم مِنْ أَنَّهم لم يقولوا بهذا المصطلح، بل كان كلامهم تنظيرًا للآخرين الَّذين وضعوا المصطلح. فأَوَّلُهم الَّذي له قصب السَّبق لولادة مصطلح جديد هو أبو بكر سالم عيَّاش (ت١٩٣هـ)، إذ قال القرطبي (ت٦٧١هـ) في كلامه على قوله تعالى: ﴿حتَّى إذا جاءوها وفُتِحَتْ أَبوابُها﴾: – «وقيل: إنَّها واو الثَّمانية وذلك عادة قريش أَنَّهم يعدُّون مِنَ الواحد فيقولون خمسة ستَّة سبعة وثمانية، فإذا بلغوا السَّبعة قالوا: وثمانية. قاله أَبو بكر بن عيَّاش»[٣]. وقد تلا تلوهُ في ذلك محمَّد بن أَحمد ابن الحسين الشَّاشي القفَّال (ت٥٠٧هـ)، إذ قال: «إنَّ قوماً قالوا: إنَّ العدد ينتهي عند العرب إلى السَّبعة، فإذا احْتِيجَ إلى الزِّيادة عليها استُؤنفَ خبر آخر بإدخال الواو ...»[٤]. وأَبو عبد اللَّه محمَّد بن عبد الله المالقي (ت٥١٩هـ) فقال: « العرب مِنْ شأْنهم أَنْ يقولوا إذا عَدُّوا: واحد اثنان ثلاثة أَربعة خمسة ستَّة سبعة وثمانية تسعة عشرة. وهكذا لغتهم. ومتى جاء في كلامهم أَمر ثمانية أَدخلوا الواو.»[٥].

مِنْ هذهِ النُّصوص نتوصَّل إلى أَنَّ هؤلاء العلماء – الَّذين قالوا بهذا

(1) فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة ص(٥٣٠– ٥٣١).

(2) دُرَّة الغواص ص(٢٤).

(3) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٨/١٥، و٣١٨/١٠. وينظر: المحرِّر الوجيز ٥٠٨/٣.

(4) الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٠.

(5) الجامع لأحكام القرآن ٢٣٥/٨. وينظر: المحرِّر الوجيز ٨٩/٣ – ٩٠.

المصطلح، أَو الَّذين تنبَّهوا لهذهِ الواو – وجدوا أنَّ لهذهِ الواو خصيصة تختلف عن واو العطف وواو الاستئناف وغيرهما مِنَ الواوات.

وقد وجدوا – أيضًا – بعد أَنْ قُعِّدَ النَّحو، وأَخذ المنطق والفلسفة يدبَّان فيه مِنْ كُلِّ جانبٍ أَنَّ لهذهِ الواو دلالاتٍ تختلف عن بقيَّة الواوات، ولا يمكن أَنْ تدخل تحت تلك المسمَّيات الإعرابيَّة للواو . لهذا فهي – عندهم – ليستْ واو العطف أو واو الاستئناف أَو الواو الزائدة . وأَخذوا في تعليل ورودها في الصَّفة الثَّامنة تعليلات مختلفة وبأَدلَّة شتّى، منها:

١– إنَّ ذِكْرَ عددٍ مِنَ الصِّفات بغير واو مرّة وبواوٍ مرَّة أُخرى يأتي مِنْ خللِ أَنَّ «لكلِّ مقام معنىً يُناسبه، فإذا كان المقامُ مقامَ تعداد صِفات مِنْ غير نظرٍ إلى جمعٍ أَو انفرادٍ حسُن إسقاط حرف العطف، وإنْ أُريدَ الجمع بين الصِّفتين أَو التَّنبيه على تغايرهما عُطف بالحرف، وكذلك إذا أُريدَ التَّنويع لعدم اجتماعهما أُتي بالحرف أَيضًا»[1].

أَي إنَّ الجمع بين الصِّفات هو الَّذي جَلَبَ الواو مع الصِّفة الثَّامنة، وهو الَّذي أَسقطها لعدم وجود جامعٍ بين الصِّفات تلك؛ لهذا ذُكِرتْ تارة وتُرِكَتْ تارة أُخرى.

٢– إنَّ هذه الواو جاءتْ لتصديق القائل، ولتأْكيد أَنَّ ما بعد هذهِ الواو هو الحقُّ؛ وذلك «لأَنَّها عاطفة على كلامٍ مضمر، تقديره: نعم، وثامنهم كلبهم، وذلك أَنَّ قائلاً لو قال: إنَّ زيدًا شاعرٌ، فقلتَ له: وفقيه،كنتَ قد صدقتَهُ، كأَنَّكَ قلتَ: نعم هو كذلك، وفقيهٌ أيضًا ... »[2].

٣– وقيل: إنَّها جاءتْ مع الصِّفة الثَّامنة لتدلَّ على أَنَّ الشيءَ قد تمَّ وأَنَّ

(1) الأَشباه والنظائر في النَّحو ٩٨/٤. وينظر: المحرِّر الوجيز ٨٩/٣.

(2) الرَّوض الأُنف ١٧٠/٣. وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣١٩/١٠.

القصَّة قد تمَّتْ، قال الزَّجَّاجُ (ت٣١١هـ(: « وقد يجوز أَنْ يكون الواو يدخل ليَدُلَّ على انقطاع القصَّة وأَنَّ الشيء قد تمَّ.»[١]. وتدلَّ أَيضًا على أَنَّ ما بعد هذه الواو أَمر قطعيٌّ وحقيقيٌّ، لذا قال ابن عبَّاس (ت٦٨هـ(– رضي الله عنهما – « حين نعقب الواو [في قوله: ﴿وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾] انقطعتِ العِدَّة»[٢].

٤– وقال الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ(: إِنَّ هذهِ الواو جاءتْ لتؤكِّد لصوق الصِّفة بالموصوف، وإِنَّ اتصافه بها هو أَمر ثابت مستقرٌّ[٣].

٥– إِنَّ الواو جاءتْ بين الصِّفتينِ السَّابعة والثَّامنة؛ لأَنَّهما صفتانِ متنافيتانِ، ولم تأتِ بين الصِّفات الأُخرى؛ لاجتماع هذهِ الصِّفات وعدم تنافيها، فكان لابدَّ مِنَ الواو في الصِّفات المتنافية، وتركها في الصِّفات المجتمعة في المعنى[٤].

٦– وذهب ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ(إِلى أَنَّ هذهِ الواو جاءتْ إِقرارًا مِنَ الله تعالى على أَنَّ عددهم سبعة وأَنَّ كلبهم هو ثامنهم في قوله تعالى: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾، ثُمَّ يُفهم أَنَّ القائلينَ بأَنَّ عددهم سبعة أَصابوا فيما ذهبوا إِليه[٥]. ثُمَّ إِنَّهم قالوه عن ثباتِ علمٍ وطمأنينةِ نفسٍ[٦].

المُعتَرِضونَ على مصطلح واو الثَّمانية:

(1) معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/٣. وينظر: إعراب القرآن ٢٧١/٢، مشكل إعراب القرآن ٣٩/٢، تفسير النَّسفي ١٤٨/٢.

(2) جواهر الأدب ص(٩٦).

(3) ينظر: الكشَّاف ٤٧٩/٢. وقد نسب صاحب كتاب جواهر الأدب، الإمام الإربلي – في الصَّفحة ٩٦ – هذا الرأْي إلى الإمام أَبي صاعد الغزنوي (ت٥٨٢هـ(في كتابه المسمَّى بالتَّفسير في التَّفسير.

(4)ينظر: الكشاف ١٢٨/٤، تفسير النَّسفي ١٤٨/٢، ٧١/٤، عمدة القاري ٤٢٧/١٣، الأَشباه والنَّظائر في النَّحو ٩٩/٤.

(5) ينظر: أمالي ابن الحاجب ٢٤٩/١.

(6) ينظر: الكشاف ٤٧٩/٢، تفسير النَّسفي ٩/٣.

أَنكرَ عددٌ مِنَ العلماءِ صحَّة مصطلح (واو الثَّمانية) وردُّوه. وتجاهل عدد آخر هذا المصطلح. فممَّنْ أَنكرَهُ وردَّهُ، وذهب إلى غلطه:

١– الحسن بن علي، أَبو عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧هـ(: أَوضح الفارسيُّ رأيه في المناظرة التي ذكرناها بينه وبين ابن خالويِه في تخريج الواو التي وردتْ مع آية أَهل الجنَّة ولم ترِدْ مع آية أَهل النَّار في قوله تعالى ﴿وفُتِحَتْ أَبوابُها﴾، « ... فقال ابن خالويِه: هذهِ الواو تُسمَّى واو الثَّمانية؛ ... قال فنظر سيف الدَّولة إِلى أَبي عليٍّ الفارسيِّ، وقال: أَحَقٌّ هذا ؟ فقال أَبو عليٍّ لا أَقول كما قال، إِنَّما تُرِكتِ الواو في النَّار لأَنَّها مغلقةٌ، وكان مجيئهم شرطًا في فتحها ... وأَمَّا قوله (وَفُتِحتْ) في الجَنَّة فهذهِ واو الحال»[1].

٢– عليُّ بن عيسى، أَبو الحسن الرَّبعي (ت٤٢٠هـ(: قال الرمّانيّ (ت٣٨٤هـ(: « وذهب بعض المفسِّرين إِلى أَنَّ الواو ها هنا [أَي في الآية المذكورة في الفِقْرة السَّابقة] تدلُّ على أَنَّ للجَنَّةِ ثمانية أَبواب. قال: لأَنَّ العرب تستعمل الواو فيما بعد السَّبعة، واحتجَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ويقولون سبعة...﴾. وكان علي بن عيسى يُصحِّح هذا القول ...»[2].

٣– عبد الرَّحيم بن عبد الكريم بن هوازن القُشَيريِّ، أَبو نصر (ت٥١٤هـ(: ردَّ أَبو نصر القُشيري هذا المصطلح بأَدلَّة مِنَ القرآن الكريم، ولم يُوافق قول مَنْ قال: إِنَّ السَّبعة هو نهاية العدد عند العرب بعامّة، وعند القُرَشيينَ بخاصة، فقال: «ومثل هذا الكلام تحكُّم، ومن أينَ السَّبعة نهاية العدد عندهم! ثُمَّ هو منقوضٌ بقوله

(1) البرهان في علوم القرآن ١٨٩/٣. وينظر: المحرِّر الوجيز ٨٩/٣، الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/٨.

(2) معاني الحروف ص(٦٤).

تعالى ﴿هُوَ اللهُ الَّذي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾[١]. ولم يذكر الاسم الثَّامن بالواو»[٢]. أَيْ إِنَّ (المتكبِّرُ) صفة ثامنة لله تعالى ولكنْ لم تُذكرْ معها الواو.

٤– عبد الحقِّ بن عطيَّة الأَندلسيِّ، أَبو محمَّد (ت٥٦٤هـ(: يفترض ابن عطيَّة أَنَّ واو الثَّمانية هي واو زائدة يمكن الاستغناء عنها، على حين النُّصوص القرآنيَّة الخمسة المذكورة آنفًا لا تبدو فيها الواو زائدةً [٣]؛ لذلك قال « ... بل هي [الواو] لازمة لا يستغني الكلام عنها»[٤]. فعلى رأْيِهِ هذا تكون الواو هذهِ عاطفة وليستْ واو الثَّمانية.

٥– عبد الرَّحمن بن محمَّد، أَبو البركاتِ الأَنباريِّ (ت٥٧٧هـ(قال ابن عطيَّة: « وقال قوم: أَشار إِليهم ابن الأَنباريِّ وضعَّف قولهم: هذهِ واو الثَّمانية مستوعبًا في سورة الكهف»[٥].

٦– أَحمد بن محمَّد بن المنير السِّكندريِّ المالكيِّ (ت٦٨٣هـ(: وهو أَشدُّ المعارضينَ لهذا المصطلح، وقد ردَّ على القائلين به في أَغلب الآيات الَّتي وردتْ فيها واو الثَّمانية. فقال في قوله تعالى ﴿وَفُتِحَتْ أَبوابها﴾: « قالوا: [هي واو الثَّمانية] لأَنَّ أَبواب الجَنَّة ثمانية وأَبواب النَّار سبعة، وهَبْ أَنَّ في اللُّغة واوًا تصحب الثَّمانية فتختصُّ بها، فأَينَ ذِكْرُ العدد في أَبواب الجَنَّة حتَّى ينتهي إِلى الثَّامن فتصحبه

(1) الحشر/ ٢٣.

(2) الجامع لأحكام القرآن ٣١٩/١٠.

(3) المحرِّر الوجيز ٥٠٨/٣.

(4) المحرِّر الوجيز ٥٠٨/٣.

(5) المحرِّر الوجيز ٥٤٣/٤. ولم أَعثرْ على رأي ابن الأَنباريِّ هذا فيما تيسَّرَ لي مِنْ كتبه.

الواو؟»[١]. يريد أَنْ يقولَ: إنَّ هذا المصطلح مردود؛ لعدم ذِكْرِ الصِّفات أَو المعدودات الثَّمانية في النَّص القرآني .

وقال في الواو الواردة في قولِه تعالى: ﴿وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾: « وهذا أَيضًا مردود بأَنَّ الواو إِنَّما اقترنتْ بهذه الصِّفة لتربط بينها وبين الأُولى الَّتي هي ﴿الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ لما بينهما مِنَ التَّناسب والرَّبط»[٢]. فيرى أَنَّ التَّناسب الحاصل، والرَّابط بين ﴿الآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ و﴿ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾ هو الَّذي جاء بالواو، ولا علاقة للصِّفات المذكورة قبلهما بمجيءِ الواو.

وردَّها – أَيضًا – في قوله: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾، فقال « وربَّما عدَّ بعضهم مِنْ ذلك الواو في قوله: ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ لأَنَّه وجدها مع الثَّامن، وهذا غلط فاحش فإِنَّ هذهِ الواو واو التَّقسيم، ولو ذهبتَ تحذفها فتقول ثيِّباتٍ أَبكارًا، لم يستدَّ الكلام»[٣]. أَيْ إنَّ واو الثَّمانية واو زائدة –كما أَجملنا ذلك، وسنُفصِّله عند عرض أَشكال إِعراب هذهِ الواو – فلو كانتْ كذلك فكيف يمكن أَنْ تُحْذفَ ؟ وبذلك لا يمكن الجمع بين الثَّيب والباكر دون واو؛ لأَنَّهما صفتانِ متنافيتانِ – كما بيَّنَّا –.

وبعد أَنْ قدَّم هذهِ الأَدلَّة توصَّل إِلى أَنَّ الواو في جميع هذهِ المواضع واردة لغير ما زعمه القائلون في كون هذهِ الواو واو الثَّمانية[٤].

٧– محمّد بن يوسف، أَبو حيَّان الأَندلسيِّ: لم يرضَ أَبو حيَّان الأَندلسيّ بهذا المصطلح، فبعد أَنْ قدَّم دعوى القائلينَ به ، وعلَّل مجيء هذهِ الواو في عدد

(1) الإنصاف فيما تضمنَّه الكشَّاف مِنَ الاعتزال، (بهامش تفسير الكشَّاف) ٤٧٩/٢.

(2) الإنصاف فيما تضمَّنه مِنَ الاعتزال ٤٧٩/٢.

(3) الإنصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف مِنَ الاعتزال ٤٧٩/٢.

(4) الإنصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف مِنَ الاعتزال ٤٧٩/٢.

مِنْ آياتِ القرآن الكريم، قال: «ودعوى الزِّيادة أَو واو الثَّمانية ضعيف»[١]. لأَنَّه يرى أَنَّ الصِّفات إِذا كانتْ للمدح أَو للذمِّ أَو للتَّرحُّم جاز فيها الإتباع للمنعوت بالواو، أَو القطع بدون ذكر الواو في بعضها أَو كلِّها[٢].

٨– محمَّد بن أَبي بكر، ابن قيِّم الجوزيَّة: لم يرضَ ابن القيِّم – أيضًا – بهذا المصطلح، وهي عنده واو العطف[٣]، فقال في قوله تعالى : ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾: «فقيل: هذهِ واو الثَّمانية لمجيئها بعد الوصف السَّابع وليس كذلك، ودخول الواو هنا مُتعيِّن؛ لأَنَّ الأَوصاف الَّتي قبلها، المراد اجتماعها في النِّساء، وأَمَّا وصفا البكارة والثُّيوبة فلا يمكن اجتماعهما فتعيَّن العطف»[٤].

٩– عبد الله بن يوسف، ابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ(: عدَّ ابن هشام واو الثَّمانية زائدة، إِذ قال في عدد من الآيات الّتي وردتْ فيها واو الثَّمانية: «وقول جماعة: إِنَّها واو الثَّمانية وإِنَّ منها ﴿وثامنهم كلبُهم﴾ لا يرضاه نحويٌّ، والقول به في آية الزُّمر أَبعد منه في ﴿والنَّاهون عن المنكر﴾، والقول به في ﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ ظاهر الفساد»[٥]. وقد أَورد رأْيه هذا في سياق كلامه عن واو الثَّمانية. ولم يقف ابن هشام عند هذا الحدِّ، بل ذهب إِلى أَنَّ الواو في آية التَّحريم جاءتْ مع الصِّفة التَّاسعة، وليستْ مع الثَّامنة مخترقًا إِجماع النُّحاة والمفسِّرينَ والأُدباء على أَنَّها جاءتْ مع الصِّفة الثَّامنة؛ إِذ قال: « ... ثُمَّ إِنَّ ﴿أَبْكَاراً﴾ صفة تاسعة لا ثامنة، إِذ أَوَّل الصِّفات (خيرًا مِنْكُنَّ) لا (مُسلِماتٍ).»[٦].

(1) تفسير البحر المحيط ١٠٤/٥.

(2) ينظر: تفسير البحر المحيط ١٠٤/٥.

(3) ينظر: بدائع الفوائد ٥٤/٣.

(4) بدائع الفوائد ٥٤/٣.

(5) الإعراب عن قواعد الإعراب ص(١٣٩ – ١٤١).

(6) مُغني اللَّبيب ٤٧٧/١.

١٠- الشَّيخ خالد بن عبد الله الأَزهريِّ (ت٩٠٥هـ): أَيَّد الشَّيخ خالد في شرحه لكتاب ابن هشام الأنصاريِّ (الإعراب عن قواعد الإعراب) آراءَه؛ ففسَّر قوله «لا يرضاه نحويٌّ» قائلاً: «لأَنَّه لا يتعلَّق به حكم إعرابيٌّ ولا سرٌّ معنويٌّ»[1]. أَيْ إنَّ إعرابنا لهذه الواو (واو الثَّمانية) لا يحمل أَيَّة قيمةٍ إعرابيَّة ظاهرة، أو تخريجٍ معنويٍّ يمكن أَنْ نقدِّره، فلذلك تُرِكَ المصطلح مِنْ قبل أَغلب النَّحويين.

وفَسَّر – أيضًا – قول ابن هشام « ظاهر الفساد» ، فقال: « لأَنَّ واو الثَّمانية صالحة للسقوط عند القائل بها، وهي في هذهِ الآية [﴿ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾] لا يصحُّ إسقاطها إذ لا تجتمع الثُّيوبة والبكارة»[2].

١١- جلال الدِّين السُّيوطيِّ (ت٩١١هـ): لم يوافقْ السُّيوطيُّ على أَنَّ هذهِ الواو هي واو الثَّمانية، فبعد أَنْ عرض الآيات الَّتي وردتْ فيها (واو الثَّمانية). قال: «والصَّواب عدم ثبوتها وأَنَّها في الجميع للعطف»[3].

مِنْ هذا العرض السَّريع لآراء عددٍ مِنَ العلماء[4]، نرى أَنَّ مِنْهم مَنْ تجاهل هذا المصطلح؛ لقلَّة تداوله كالفارسيِّ والرَّبعي وأبي بركات الأَنباري. ومِنْهم مَنْ قال: إنَّ هذه الواو لم تقع مع الصِّفة الثَّامنة في عددٍ مِنَ الآيات كأَبي نصر القُشيريِّ وابن هشام؛ ولكنَّنا نقول إنَّ هذه الواو لا تأْتي مع الصِّفة الثَّامنة دائمًا إلاَّ إذا كان هناك شرط التَّنافي بين الصِّفة السَّابعة والصِّفة الثَّامنة،كما قال

---

(1) مُوصِل الطُّلاَّب إلى قواعد الإعراب ص(١١٧).

(2) مُوصِل الطُّلاَّب إلى قواعد الإعراب ص(١١٧).

(3) الإتقان في علوم القرآن ٢/٢٥٧.

(4) ليس الَّذين ذكرتهم هم المعارضون الوحيدون لهذا المصطلح، بل ثمَّةَ علماء آخرونَ أَنكروا المصطلح؛ ولكنَّنا سَرَدنا آراء أَهمِهم.

الزَّمخشريُّ وابن قيِّم الجوزيَّة وغيرهما. فإنْ لم يكن التَّنافي بينهما جاز ذِكْرُ الواو وجاز عدم ذكرها، كما في قوله تعالى المذكور آنفًا: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ﴾(١). وبقية الآراء الَّتي تذهب إلى أَنَّها واو الحال، أَو واو العطف، أَو واو زائدة، أَو واو التَّقسيم سنُناقشها في الفقرة القابلة مِنْ البحث هذا.

إعرابُها:

ذَكَرْنا أَنَّ ابن خالويه، والحريريَّ، والثَّعلبيَّ، والثَّعالبيَّ، يعربونها (واو الثَّمانية)، لكنَّ أَغلب النَّحويينَ سمَّوها بغير هذا المصطلح، هي :

١- **حرف عطفٍ**: ذهب ابنُ عطيَّة، والقرطبيُّ، وأَبو حيَّان، والسُّيوطيُّ(٢)، وغيرهم إلى أَنَّها واو عطفٍ؛ لدليلٍ أَنَّها أَفادتْ في الصِّفة السَّابعة والثَّامنة معنى الإشراك والجمع. وأَنَّها عطفت معنى الصِّفة الثَّامنة على معاني الصِّفات التي قبلها. ويبدو أَنَّ القائلين بهذا الرَّي يأْخذونَ النُّصوص على ظاهرها دون الاكتراث بالمعاني الَّتي تعتور الأَلفاظ في الجُمل.

٢- **حرف زائد**: ذهب أَغلب النَّحويينَ، والمفسِّرينَ إلى أَنَّ هذهِ الواو هي واو زائدة(٣)، دخولها مثل خروجها في قولهِ تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ

(1) الحشر /٢٣.

(2) ينظر على التَّتالي: المحرِّر الوجيز ٥٠٨/٣، الجامع لأحكام القرآن ٣١٨/١٠، تفسير البحر المحيط ١١٤/٦، الإتقان في علوم القرآن ٢٥٧/٢، الأَشباه والنَّظائر في النَّحو ٩٨/٤، ٩٩.

(3) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء (ت٢٠٧هـ(٢١١/٢، معاني القرآن للأَخفش ٦٧٣/٢، المقتضب ٨٠/٢، تفسير الطَّبري (ت٣١٠هـ(٤٣/٢٤- ٤٤، معاني القرآن وإعرابه ٢٧٧/٣، شرح القصائد السَّبع الطُّوال الجاهليَّات ص(٥٥)، إعراب القرآن ٢٧١/٢، =

أَبْوَابُهَا﴾.

والحقُّ أَنَّ البصريين والكوفيين اختلفوا في الواو الواردة في قوله تعالى المذكور في هذهِ الفِقْرة فذهب البصريُّونَ إِلى أَنَّها واو عاطفة لا يمكن أَنْ تكون زائدة، بأيّة حالٍ من الأحوال، وذهب الكوفيون إلى أن واو العطف تكون زائدة، وإِلى هذا الرَّأْي ذهب الأخفش (ت٢١٥هـ(، والمبرِّد (ت٢٨٥هـ(، وابن بَرْهان (ت٤٥٦هـ(مِنَ البصريين. واحتجَّ الكوفيِّون على زيادة الواو بقوله تعالى: ﴿وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ المذكورة، وردَّ البصريونَ عليهم بأَنَّ هذه الواو حرف عطفٍ، ووافقهم أَبو البركات الأَنباريّ[1]، في ذلك.

والنَّاظر في هذا الخلاف يجد أَنَّ البصريينَ والكوفيينَ اتَّفقوا على أَنَّ هذه الواو هي واو العطف، وخلافهم كان حول: هل تكون الواو العاطفة زائدة، أَم هي واو عاطفة فقط . والفائدة مِن هذا الخلاف أَنَّ كِلا الفريقينِ آمنَ أَنَّ هذِه الواو هي واو عاطفة؛ وهذا يعْضُدُ ما ذهبنا إليه مِنْ أَنَّ قدماء النَّحو لم يعرفوا مصطلح (واو الثَّمانية).

وقد ضعَّف بعض النَّحويينَ المتأَخِّرين كون هذِه الواو زائدة، قال أَبو حيَّان:

= ٨٣٠، معاني الحروف ص(٦٣)، مُشكل إعراب القرآن ٣٩/٢، ٢٦١، شرح عيون الإعراب ص(٢٤٩)، الاقتضاب في شرح أَدب الكتَّاب ٢١٧/٣– ٢١٨، البيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٤/٢، ٤٥٦، الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/٨، شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ ص(٥٣٨)، تفسير النَّسفي ٧١/٤، خزانة الأَدب ٤٣/١١ وما بعدها، وغيرها مِنَ المصادر.

(1) ينظر في المسألة: الاقتضاب في شرح أَدب الكُتَّاب ٢١٧/٣– ٢١٨، المحرِّر الوجيز ٥٤٣/٤، الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة (٦٤)، ٤٥٦/٢– ٤٦٢، الدُّرُّ المصون ٢٥/٦، ائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة ص(١٤٨).

« ودعوى الزِّيادة [في هذِه الواو] أَو واو الثَّمانية ضعيف»[١].

٣– **واو الحال**: – وذهب فريقٌ[٢]، آخر إِلى أَنَّ هذِه الواو هي واو الحال، قال أَبو عليٍّ الفارسيِّ: «... وأَمَّا قولُهُ (وفُتِحَتْ) في الجَنَّة فهذِه واو الحال كأَنَّه قال: جاؤوها وهي مفتوحة الأَبواب»[٣]. وقال الزَّركشيُّ: إِنَّ رأْي الفارسيِّ هذا هو الصَّواب[٤]. وفصَّل الزَّمخشريُّ ذلك فقال: « قلتُ: هي الواو الَّتي تدخل على الجملة الواقعة صفة للنَّكرة كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك: جاءني رجلٌ ومعه آخر، ومررتُ بزيدٍ وفي يدِه سيفٌ»[٥].

٤– **واو الاستئناف**: – وقيل: إِنَّها جاءت للاستئناف؛ لتدُلَّ على انقطاع ما قبل الواو عمَّا بعدها[٦].

٥، ٦– **واو الابتداء: وهي واو إِذْ** : – قال مكِّي بن أَبي طالب (ت٤٣٧هـ(عند سردِهِ لأَشكال إِعراب هذِه الواو: « ويُقال [فيها] واو الابتداء، ويُقال واو (إِذْ) أَيْ هي بمعنى إِذْ ...»[٧]. وردَّ ابن هشام هذا الرَّأْي؛ كون واو الحال، و واو الابتداء، و واو (إِذْ) شيئًا واحدًا، فقال: « والثَّلاثة بمعنىً واحدٍ»[٨].

(1) تفسير البحر المحيط ١٠٤/٥. وينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٣٤/٨.

(2) ينظر: مُشكل إعراب القرآن ٣٩/٢، وضْحُ البرهان في مشكلات القرآن ٢٦١/٢، الدُّرُّ المصون ٢٦/٦.

(3) البرهان في علوم القرآن ١٨٩/٣، وينظر: الجنى الدَّاني ص(١٩٦)، مُغني اللَّبيب ٤٧٦/١

(4) البرهان في علوم القرآن ١٨٩/٣.

(5) الكشَّاف ٤٧٩/٢.

(6) أَمالي ابن الحاجب ٢٤٩/١، الدُّرُّ المصون ٤٤٥/٤.

(7) مُشكِل إعراب القُرآن ٣٩/٢.

(8) مُغني اللَّبيب ٤٧١/١.

٧- **واو التَّقسيم**: – وهذا المصطلح مِنْ ابتداعات الإمام ناصر الدِّين أَحمد بن محمَّد السِّكندريِّ إِذْ قال عند حديثِه على قولِهِ تعالى ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ : « وربَّما عدَّ بعضهم مِنْ ذلك الواو في قولِهِ ﴿ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَاراً﴾ لأَنَّهُ وجدها مع الثَّامن، وهذا غلط فاحشٌ فإِنَّ هذِه الواو واو التَّقسيم، ولو ذهبتَ تحذفها فتقول: ثَيِّبَاتٍ أَبْكَاراً لم يستدَّ الكلام ...»[1].

الخاتمة:

وبعد أَنْ عرفنا واو الثَّمانية، وعلَّة ورودها ووجه إِعرابها عند علماء التَّفسير، والحديث، والنَّحو، والأَدب، نقول إِنَّ هذهِ التَّسمية لم تلقَ رضا العديد مِنَ العلماء، وسمَّاها كثيرٌ مِنْهم بغير واو الثَّمانية. والباحثُ يرى أَنَّ هذِه الواو هي واو وردت في القرآن الكريم وحدَه؛ لذا فهي (واو قرآنيَّة) انفرد القرآن الكريم بذكرها حصرًا، دون غيرِهِ مِنَ مصادرِ النَّحو واللُّغة، وهذِه أَدلَّةٌ على قيلنا:

١) إِنَّ المتقدِّمين مِنَ النَّحويينَ والمفسِّرينَ لم يعرفوا مصطلح (واو الثَّمانية). على الرُّغم مِنْ أَنَّ لهذِه الواو وضعًا خاصًّا يجعلها تختلف عن غيرها مِنَ الواوات، وكما بيَّنَّا ذلك مُفصَّلاً في عِلَلِ ورود هذِه الواو.

٢) اختلاف النَّحويينَ فيما بينهم في تسمية الواو هذِه، فهي عند عددٍ منهم واو العطف، وعند أَكثرهم زائدة، وفريق ثالث يذهب إِلى أَنَّها واو الحال أَو للابتداء، وسمَّاها فريق رابع واو التَّقسيم –كما بيَّنَّا –، ثُمَّ اختلف البصريُّون والكوفيُّون فيها. وهذا التَّشتيت يعني أَنَّ النَّحويينَ لم يتَّفقوا على تسميةٍ واحدةٍ

(1) الإِنصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف مِنَ الاعتزال ٤٧٩/٢. وينظر في: مُغني اللَّبيب ٤٧٦/١، وإِرشاد السَّاري ٣٩٧/٧، ما يُشعِر كون الواو في قولِهِ تعالى ﴿ثيِّباتٍ وأَبكارًا﴾ واو التَّقسيم.

لهذه الواو. ولأنَّها ذُكِرتْ في القرآن حصرًا فمِنَ الأَهمِّية بمكان أَنْ يكون اسمها (**الواو القرآنيَّة**)، لكي نسمِّي الأَشياءَ بمسمَّياتها. ومِنْ هذا كثيرٌ في النَّحو العربي؛ فمثلاً: سُمِّيتْ إحدى اللامات بـ(المَزْحْلَقَة) لأَنَّها زُحلقتْ مِنَ المبتدأ إلى الخبر عند دخول (إنَّ) عليهما.

٣) لم أَعثرْ أَنا، أَو غيري مِنَ الباحثينَ على شواهدَ سبقتْ نزول القرآن الكريم، وردتْ فيها (واو الثَّمانية). لهذا لا نرى شواهد شعريَّةً، أَو نصوصًا نثريَّة توثِّق لواو الثَّمانية غير الشَّواهد القرآنيَّة الخمسة المذكورة في أَوَّل هذا البحث. ومهما يكن مِنْ شيءٍ فإنَّها لغة قريش –كما أَسلفنا – والقرآن الكريم نزل بلغةِ هذِه القبيلة[1].

٤) رَفَضَ كثيرٌ مِنَ النَّحويينَ مصطلح (واو الثَّمانية)، ووسَمُوهُ بالضَّعيف، ومِنْهم مَنْ قال: إنَّ هذِه الواو لم تأْتِ مع الصِّفة الثَّامنة بل مع الصِّفة التَّاسعة، لهذا نرى أَنَّ النَّحويينَ لم يستقرُّوا على هذِه الواو، وكان الخلاف بينهم عليها شديدَ المِحال.

وللتَّخلُّص مِنْ كلِّ هذا، وللأَدلَّة الَّتي قدَّمناها نرى أَنَّ مصطلح (**الواو القرآنيَّة**) هو مصطلح يخدم مادَّة النَّحو بقدرٍ كبيرٍ، وينأَى به عن الخلافات والمصطلحات المتعدِّدة، ونستطيع جمعها كلَّها تحتَ هذا المصطلح، مع الاحتفاظ للقدماء بفكرهم وطريقة بحثهم الرَّائعة.

والحمدُ للهِ أَوَّلاً وآخِرًا

(1) [يقول الثعالبي في فقه اللغة: ٥٣١ «وواو الثمانية مستعملة في كلام العرب»/ المجلة].

المصادر

١– القرآن الكريم.
٢– ائتلاف النُّصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة –لعبد اللَّطيف بن أَبي بكر الزَّبيدي (ت٨٠٢هـ(– تح: د – طارق الجَنابي – بيروت ١٩٨٧م.
٣– الإتقان في علوم القرآن – لجلال الدِّين السُّيوطي (ت٩١١هـ(– تح: محمَّد أَبي الفضل إبراهيم – مكتبة دار التُّراث – القاهرة .
٤– إرشاد السَّاري، شرح صحيح البخاري – لشهاب الدِّين القسطَّلاني (ت٩٢٣هـ(– ط/٧– المطبعة الميريَّة ببولاق – مصر ١٣٢٣هـ.
٥– الأشباه والنَّظائر في النَّحو – لجلال الدِّين السُّيوطي (ت٩١١هـ(– تح: طه عبد الرَّؤوف سعد – مكتبة الكُليَّات الأَزهريَّة – مصر ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.
٦– الإعراب عن قواعد الإعراب – لابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ(– تح: رشيد عبد الرَّحمن العبيدي – ط/١ – دار الفكر/بيروت ١٣٩٠هـ – ١٩٧٠م.
٧– إعراب القرآن – لأبي جعفر النَّحاس (ت٣٣٨هـ(– تح: د. زهير غازي زاهد – مطبعة العاني – بغداد ١٩٧٩م.
٨– الأَعلام – لخير الدِّين الزِّرِكْلي – ط/٤ – دار العلم للملايين/بيروت ١٩٧٩م.
٩– الاقتضاب في شرح أَدب الكُتَّاب – لابن السيِّد البطليوسي (ت٥٢١هـ(– تح: مصطفى السَّقَّا، ود. حامد عبد المجيد – دار الشؤون الثَّقافيَّة العامَّة/بغداد ١٩٩٠م.
١٠– أَمالي ابن الحاجب – لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ(– تح: د. فخر صالح سُليمان – دار الجيل/بيروت – دار عمَّار/عمَّان ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
١١– الإنصاف فيما تضمنَّه الكشَّاف مِنَ الاعتزال، (بحاشية تفسير الكشَّاف)– لناصر الدين أَحمد بن محمَّد السَّكندري (ت٦٨٣هـ(– دار المعرفة للطِّباعة والنَّشر/بيروت – لبنان.

١٢– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين– لأَبي البركات الأَنباري (ت٥٧٧هـ(– تح: محمَّد مُحيي الدِّين عبد الحميد – دار الفكر.
١٣– بدائع الفوائد لابن قيِّم الحوزيَّة (ت٧٥١هـ(دار الكتاب العربي /بيروت لبنان.
١٤– البرهان في علوم القرآن – لبدر الدِّين بن عبد الله الزَّركشي (ت٧٩٤هـ(– تح: محمَّد أَبي الفضل إبراهيم – دار الجيل/بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
١٥– البيان في غريب إعراب القرآن – لأَبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ(– تح: بركات يوسف – شركة دار الأرقم بن أَبي الأَرقم للطباعة والنَّشر والتَّوزيع / بيروت – لبنان .
١٦– تفسير البحر المحيط – لأَبي حيَّان الأَندلسي (ت٧٤٥هـ(– ط/٢ – دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع – ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
١٧– تفسير النَّسفي – لأبي البركات عبد الله بن أَحمد النَّسفي (ت٧٥١هـ(– دار إحياء الكتب العربيَّة بمصر.
١٨– جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطَّبري) – لأَبي جعفر محمَّد بن جرير الطَّبري (ت٣١٠هـ(– ضَبْطٌ وتعليق: محمود شاكر ط/ ١ – دار إحياء التُراث العربي/ بيروت – لبنان ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.
١٩– الجامع لأَحكام القرآن (تفسير القرطبي) لأَبي عبد الله محمَّد بن أَحمد القرطبي (ت٦٧١هـ(– تح: عماد زكي، وخيري سعيد المكتبة التَّوفيقيَّة بمصر.
٢٠– الجنى الدَّاني في حروف المعاني – لابن أُمِّ قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ(– تح: طه محسن– مؤسسة دار الكتب للطباعة والنَّشر/ جامعة الموصل ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
٢١– جواهر الأدب في معرفة كلام العرب – لعلاء الدِّين بن علي الإربلي – قدَّم له: محمَّد مهدي الموسوي – ط/ ٢ – المطبعة الحيدريَّة/ النَّجف ١٣٨٩هـ– ١٩٧٠م.
٢٢– خزانة الأَدب ولُبِّ لُباب لسان العرب – لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ(تح: عبد السَّلام هارون – ط/٣ مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٢٣- دُرَّة الغواص في أَوهام الخواص – لأبي القاسم محمَّد الحريري (ت٥١٦هـ(– تح: هنري ثوربج – لايبزك ١٨٦١م.
٢٤- الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون – لشهاب الدِّين أَحمد بن يوسف المعروف بـ(السَّمين الحلبي) (ت٧٥٦هـ(– تح: الشَّيخ علي محمَّد معوَّض، وآخرين – ط/١ – دار الكتب العلميَّة/ بيروت – لبنان ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
٢٥- الرَّوض الأُنف – لعبد الرَّحمن السُّهيلي (ت٥٨١هـ(– تح: عبد الرَّحمن الوكيل – ط/١ – دار الكتب الحديثة/ القاهرة ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م.
٢٦- شرح عمدة الحافظ وعُدَّة اللافظ – لجمال الدِّين محمَّد بن مالك (ت٦٧٢هـ(– تح: عدنان الدُّوري – مطبعة العاني – بغداد ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م.
٢٧- شرح عيون الإعراب – لعلي بن فضَّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ(– تح: د. حنَّا حدَّاد – ط/١ مكتبة المنار/ الأُردن ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.
٢٨- صرف العناية في كشف الكفاية – لعبد الله بن محمَّد البِيتُوشي (ت١٢١١هـ(– دار إحياء الكتب العربيَّة بمصر/١٣٤١هـ.
٢٩- عمدة القاري، شرح صحيح البخاري – لبدر الدِّين أَبي محمَّد محمود العيني (ت٨٥٥هـ(– إشراف ومراجعة صدقي العطَّار – دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع/ بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
٣٠- فقه اللُّغة وسرُّ العربيَّة – لأَبي منصور الثَّعالبي (ت٤٢٩هـ(– مطبعة الاستقامة/ القاهرة.
٣١- الكشَّاف – لأَبي القاسم جار الله محمود الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ(– دار المعرفة للطباعة والنَّشر / بيروت — لبنان.
٣٢- المحرِّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز – لأَبي محمَّد عبد الحقِّ بن عطيَّة الأَندلسي (ت٥٤٦هـ(– تح: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد – دار الكتب العلميَّة/ بيروت – لبنان ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

٣٣- مُشكِل إعراب القرآن – لمكي بن أَبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ – تح: ياسين محمَّد السَّوَّاس – مطبوعات مجمع اللغة العربية/ دمشق ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
٣٤- معاني الحروف – لأَبي الحسن عليّ الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ – تح: د. عبد الفتَّاح شلبي – ط/٢ – مكتبة الطَّالب الجامعي/ مكَّة المكرَّمة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٣٥- معاني القرآن – لأَبي الحسن الأخفش (ت٢١٥هـ – تح: د. عبد الأمير محمَّد أَمين الورد – عالم الكتب / بيروت.
٣٦- معاني القرآن – لأَبي زَكريَّا الفرَّاء (ت٢٠٧هـ – تح: أَحمد يوسف نجاتي، ومحمَّد علي النَّجَّار، ود. عبد الفتَّاح شلبي- ط/٢- الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب ١٩٨٠م.
٣٧- معاني القرآن وإعرابه – لأَبي إسحاق الزَّجَّاج (ت٣١١هـ – تح: د. عبد الجَّليل شلبي – ط/ ١ – عالم الكتب / بيروت ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
٣٨- مُغني اللَّبيب عن كتب الأَعاريب- لابن هشام الأَنصاري (ت٧٦١هـ- تح: د. مازن المبارك، ومحمَّد علي حمد الله – ط/١- مُؤسَّسة الصَّادق/طهران ١٣٧٨هـ.
٣٩- المقتضب – لأَبي العبَّاس المبرِّد (ت٢٨٥هـ – تح: محمَّد عبد الخالق عُضيمة – عالم الكتب / بيروت.
٤٠- مُوصِل الطُّلاب إِلى قواعد الإِعراب (بهامش إِعراب الأَلفيَّة) – للشيخ خالد الأَزهري (ت٩٠٥هـ – المكتبة الشَّعبيَّة/ بيروت – لبنان.
٤١- وَضْحُ البرهان في مُشكلات القرآن – لمحمَّد بن أَبي الحسن الغزنوي (ت٥٥٥هـ – تح: صفوان عدنان – ط/ ١ – دار القلم/ دمشق – دار الشَّاميَّة / بيروت ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.